بلاغ الشركات

القوائم المالية المجمعة

مجمّع بنك قطر الوطني– تونس

المقرّ الاجتماعي: نهج مدينة العلوم – تونس

ينشر بنك قطر الوطني قوائمه المالية المجمعة للسنة المحاسبية المختومة في 2020/12/31 و التي ستعرض للمصادقة في الجلسة العامة العادية التي ستنعقد يوم 04 مـــاي 2021. هذه القوائم مصحوبة بالتقرير العام لمراقبي الحسابات : محمد صالح بن عافية و محمد لسعد البرجي.

الموازنة المجمّعة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2020
(الوحدة: 1000 دينار تونسي)

الأصول	إيضاحات	2020/12/31	2019/12/31
الخزينة أرصدة لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	**1**	13 614	83 304
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	**2**	153 686	110 131
قروض للحرفاء	**3**	1 005 105	1 147 555
محفظة السندات التجارية	**4**	4 581	4 842
محفظة الإستثمار	**5**	116 016	118 974
أصول ثابتة	**6**	17 996	19 807
أصول أخرى	**7**	104 026	72 860
مجموع الأصول		**1 415 024**	**1 557 473**
• **الخصوم**			
ودائع وأموال البنك المركزي	***8***	1 040	42 070
ودائع وأموال المؤسسات البنكية المالية	**9**	148 427	41 198
ودائع وأموال الحرفاء	**10**	802 893	853 093
اقتراضات وموارد خصوصية	**11**	337 906	421 105
خصوم أخرى	**12**	45 735	42 605
مجموع الخصوم		**1 336 001**	**1 400 071**
• **حقوق الأقليّة**			
- حصّة الأقليّة من الاحتياطات المجمّعة		-	-
- حصّة الأقليّة من النتائج الصافية المجمّعة		-	-
- تعديلات محاسبية		-	-
مجموع حقوق الأقليّة		**-**	**-**
• **الأموال الذاتية**			
- رأس المال		260 000	260 000
- احتياطيات مجمّعة		(102 598)	(60 069)
- نتيجة الفترة المحاسبية المجمّعة		(78 379)	(42 529)
مجموع الأموال الذاتية	**13**	**79 023**	**157 402**
مجموع الخصوم والأموال الذاتية و حقوق الأقليّة		**1 415 024**	**1 557 473**

جدول التعهدات خارج الموازنـة المجمّعة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2020
(الوحدة: 1000 دينار تونسي)

	إيضاحات	2020/12/31	2019/12/31
الخصوم المحتملة			
ضمانات وكفالات وضمانات أخرى ممنوحة		66 397	97 817
اعتمادات مستندية		51 188	68 341
مجموع الخصوم المحتملة		**117 585**	**166 158**
التعهدات المقدمة			
تعهدات التمويل المقدمة للحرفاء		16 184	21 179
مجموع التعهدات المقدمة	**14**	**16 184**	**21 179**
التعهدات المقبولة			
تعهدات التمويل مقبولة من البنوك	**15**	65 836	62 854
ضمانات مقبولة من الحرفاء	**16**	626 883	420 498
ضمانات مقبولة من البنوك ومن الشركة التونسية للضمان	**17**	153 098	165 479
مجموع التعهدات المقبولة		**845 817**	**648 831**

قائمة النتائج المجمّعة

الفترة المحاسبية من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر2020

(الوحدة: 1.000 دينارتونسي)

• إيرادات الإستغلال البنكي	إيضاحات	من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2020	من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر2019
فوائد دائنة و مداخيل مماثلة	**18**	85 234	116 629
عمولات دائنة	**19**	6 165	8 117
مرابيح محفظة السندات التجارية و العمليات المالية	**20**	3 910	9 935
مداخيل محفظة الاستثمار	**21**	8 657	8 925
مجموع إيرادات الاستغلال البنكي		**103 966**	**143 606**
• **تكاليف الاستغلال البنكي**			
فوائد مدينة و وأعباء مماثلة	**22**	(92 845)	(88 222)
عمولات		(708)	(784)
خسارة على محفظة السندات التجارية و العمليات المالية	**23**	(4 534)	(6 250)
مجموع تكاليف الاستغلال البنكي		**(98 087)**	**(95 256)**
الناتج البنكي الصـافي		**5 879**	**48 350**
مخصصات على خسائر محفظة القروض والتعهدات خارج الميزانية والتزامات اخرى	**24**	(66 474)	(45 389)
مخصصات محفظة الاستثمار		-	-
إيرادات استغلال أخرى		2	8
مصاريف الأعوان	**25**	(32 820)	(30 494)
تكاليف الاستغلال العامة	**26**	(16 796)	(14 755)
مخصصات الاستهلاكات	**6**	(3 786)	(3 954)
نتيجة الإستغلال		**(113 995)**	**(46 234)**
- الحصّة في نتائج الشركات المجمّعة حسب التقييم بالمعادلة			
- رصيد ربح/خسارة على عناصر عادية أخرى			
- الأداء على الأرباح	**27**	35 616	5 098
نتيجة الأنشطة العادية		**(78 379)**	**(41 136)**
- رصيد ربح/خسارة على عناصر خارقة للعادة(*)		**-**	**(1 393)**
النتيجة الصافية بعد التعديلات المحاسبية		**(78 379)**	**(42 529)**
- حصّة الأقليّة		-	
النتيجة الصافية بعد التعديلات المحاسبية (حصّة المجمّع)		**(78 379)**	**(42 529)**

التدفقات النقدية

الفترة المحاسبية من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2020

(الوحدة: 1.000 دينار تونسي)

	إيضاح	من 1 جانفي إلى31 ديسمبر 2020	من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2019
أنشطة الإستغلال			
إيرادات الإستغلال البنكي المقبوضة		120 440	147 828
تكاليف الإستغلال البنكي المدفوعة		(91 411)	(99 161)
ودائع/سحوبات الحرفاء		(50 716)	119 795
قروض مسندة/سداد القروض الممنوحة للحرفاء		58 178	(47 588)
إقتناء/ تفويت في سندات التوظيف		(72)	132
مبالغ مسددة للأعوان و دائنون آخرون		(30 278)	(29 820)
تدفقات أخرى ناتجة عن عمليات إستغلال		(17 548)	7 210
الضريبة المدفوعة على الأرباح		(431)	(524)
التدفقات النقدية الصافية المخصصة للإستغلال		**(11 838)**	**97 872**
أنشطة الإستثمار			
مقابيض متأتية من سندات المساهمة		9 457	8 197
إقتناء/ تفويت في سندات المساهمة		2 578	5 999
إقتناء/ تفويت في أصول ثابتة		(2 165)	(915)
التدفقات النقدية الصافية المتأتيّة من أنشطة الإستثمار		**9 870**	**13 281**
أنشطة التمويل			
إصدار إقتراضات / سداد إقتراضات		(84 310)	314 673
توزيع مرابيح		–	–
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل		**(84 310)**	**314 673**
التغيير الصافي في السيولة و ما يعادلها خلال السنة المحاسبية		(86 278)	425 826
السيولة و ما يعادلها في بداية السنة المحاسبية		102 921	(322 905)
السيولة و ما يعادلها في نهاية السنة المحاسبية	**28**	**16 643**	**102 921**

إيضاحات حول القوائم المالية المجمّعة المختومة

في31 ديسمبر 2020

1. مراجع إعداد القوائم الماليّة المجمّعة وتقديمها

يتمّ إعداد القوائم الماليّة المجمّعة لبنك قطر الوطني تونس طبقا للمبادئ المحاسبيّة المتعارف عليها في تونس وخاصّة المنصوص عليها في:

- المعيار المحاسبي عدد 1 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996
- المعايير المحاسبيّة للمؤسسات البنكيّة (عدد 21 إلى عدد 25)
- المعايير المحاسبيّة المتعلّقة بالقوائم الماليّة المجمّعة (عدد 35 إلى 37)
- المعيار المحاسبي عدد 38 المتعلّق بتجميع المؤسسات
- قواعد البنك المركزي التونسي المنصوص عليها في منشوره عدد 24 لسنة 1991 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 والمنقحّ بالمنشورين عدد 4 لسنة 1999 وعدد 12 لسنة 2001.

2. تـاريخ الختم

يتمّ إعداد القوائم الماليّة المجمعة بالاعتماد على القوائم الماليّة المختومة في31 ديسمبر 2020 للشركات المنتمية إلى مجال التجميع.

3. طرق القيس

يقع إعداد القوائم الماليّة المجمعة لبنك قطر الوطني تونس بإتباع طريقة قيس عناصر الأصول حسب التكلفة التاريخيّة.

4. مجال وطرق التجميع

يتكوّن مجال القوائم الماليّة المجمّعة من:

- الشركة الأمّ: بنك قطر الوطني - تونس
- المؤسسات الفرعيّة : وهي المؤسسات التي يمارس عليها البنك قطر الوطني -تونس رقابة حصريّة

يمكن تقديم طرق التجميع المستعملة كما يلي:

- **التجميع التامّ**

تتطلّب هذه الطريقة تعويض كلفة اقتناء سندات المساهمة التي يملكها البنك في الشركات الفرعيّة بجملة عناصر الأصول والخصوم لهذه الشركات مع إبراز حقوق الأقليّة في الأموال الذاتيّة وفي النتيجة.
وتطبّق هذه الطريقة على الشركات الفرعيّة لبنك قطر الوطني تونس المنتمية للقطاع المالي.

يحوصل الجدول التالي مجال وطرق التجميع التي وقع استعمالها لإعداد القوائم الماليّة المجمّعة لمجمع بنك قطر الوطني تونس.

الشركة	القطاع	نسبة المراقبة	الصفة	طريقة التجميع	الحصّة
بنك قطر الوطني - تونس	المالي	%100	الشركة الأمّ	تجميع تام	%100
الشركة التونسية القطرية للإستخلاص(TQR)	المالي	%100	مؤسسة فرعيّة	تجميع تام	%99,98
شركة المالية التونسية القطرية – سيكاف (TQF)	المالي	%100	مؤسسة فرعيّة	تجميع تام	%99,98

5. القواعد المحاسبية المعمول بها

1.5 - القروض والمداخيل المتعلقة بها

يتم اعتبار التزامات التمويل ضمن التعهدات خارج الموازنة عند التعاقد ويتم تسجيلها في الموازنة عند صرف الأموال المتعلقة بها.

ويقع الإقرار بعمولة التصرف ضمن النتيجة عند أول استعمال للقرض.

يتم الإقرار بمداخيل القروض بعنوان فوائد وعمولات على التعهدات التي تحتسب مسبقا عند حلول الأجل ضمن حسابات التسوية.

ويقع إدراجها ضمن النتيجة عند الاستخلاص وحسب مبدأ الاستحقاق الزمني عند كل إقفال محاسبي.

باستثناء الفوائد المتعلّقة بأصول غير مصنّفة، تدرج الفوائد المستحقة وغير المستخلصة والمتعلقة بالقروض المصنفة في باب "أصول استرجاعها غير مضمون" (قسم ب 2) أو في باب "أصول شبه ميؤوس من تحصيلها" (قسم ب 3) أو في باب "أصول منعدمة" (قسم ب 4) ضمن بند " الفوائد المعلقة " طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي رقم 24 لسنة 1991 وتطرح بالتالي من بنود الأصول المتعلقة بها.

ويتم الإقرار بهذه الفوائد ضمن الإيرادات عند تحصيلها الفعلي

2.5 -محفظة السندات والإيرادات المتعلقة بها

تشتمل محفظة السندات على سندات المساهمة وسندات التوظيف.

- **سندات التوظيف**

تقيد ضمن سندات التوظيف السندات التي ينوي البنك بيعها في آجال قصيرة المدى. وتبرز هذه الفئة ضمن بند محفظة السندات التجاريّة.

- **سندات المساهمة**

تشتمل سندات المساهمة التي تبرز ضمن بند محفظة الاستثمار على:

- المساهمات التي يقع امتلاكها بنيّة المحافظة عليها على المدى الطويل والمتوسط والتي تعتبر مفيدة لنشاط البنك،
- المساهمات التي أبرمت بشأنها عقود تفويت ولم تتم عملية بيعها.

يقع إبراز التزامات المساهمة المكتتبة وغير المحررة ضمن التعهدات خارج الموازنة بقيمة لإصدار.

تسجل سندات المساهمة عند اقتنائها حسب ثمن التكلفة دون اعتبار مصاريف الاقتناء ويتم إقرار التفويت في سندات المساهمة عند نقلة الملكية أي في تاريخ تسجيل عملية البيع ببورصة الأوراق المالية بتونس.

يقع تسجيل عقود سندات المساهمات التي وقع التفويت فيها بالقسط (مقابل كمبيالات عادية) ببورصة الأوراق المالية بتونس عند التحصيل الفعلي للكمبيالات.

ويتم إقرار زائد قيمة التفويت المستحق في الفترة السابقة مرة واحدة ضمن نتائج السنة المالية التي وقع خلالها تحصيل الكمبيالات.

ويتم الإقرار بحصص الأرباح ضمن الإيرادات عند المصادقة الرسمية على قرار توزيعها.

3.5-تسجيل الموارد وتكاليفها المتعلقة به

يتم تقييد تعهدات التمويل المقبولة ضمن التعهدات خارج الموازنة عند التعاقد ويتم تسجيلها في الموازنة عند السحب.
تسجل الفوائد ومنح الصرف على القروض ضمن التكاليف حسب مبدأ الاستحقاق الزمني.

4.5-إحتياطي المخاطر على القروض ومحفظة السندات

- **مخصص المخاطر على القروض**

يتم تقييم مخصصات المخاطر على القروض طبقا لمعايير تقسيم وتغطية المخاطر ومتابعة الالتزامات المنصوص عليها ضمن منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 كما وقع تنقيحه بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 4 لسنة 1999 الذي حدد أقسام المخاطر كما يلي:

أ-الأصول الجارية

ب 1- أصول تستحق المتابعة
ب 2- أصول استرجاعها غير مضمون
ب 3- أصول شبه ميؤوس من تحصيلها
ب 4- أصول منعدمة

ويقع تحديد نسب مخصصات احتياطي المخاطر على القروض بتطبيق النسب الدنيا لكل قسم على المخاطر الغير مغطاة، أي مبلغ الالتزامات بعد طرح قيمة الضمانات المتعلقة بها. وتتمثل النسب الدنيا لكل قسم كما يلي: 20 % بالنسبة للقسم ب 2، 50 % بالنسبة للقسم ب 3 و100 % للقسم ب 4.

قام مجمع بنك قطر الوطني تونس لغرض إعداد القوائم المالية المجمعة بتكوين مدخرات إضافية تبلغ 990 16ألف دينار تونسي بعنوان محفظة الائتمان التي فوت فيها بنك قطر الوطني تونس إلى شركة الاستخلاص المتفرعة عنه وذلك في سنة 2002-2003 طبقا لمقتضيات منشور البنك المركزي تونس 21-2013.

ينص هذا المنشور على أنه يجب على البنوك تكوين مدخرات إضافية على التعهدات المصنفة 4 التي لها أقدمية تفوق أو تساوي 3 سنوات لتغطية المخاطر المرجحة الصافية، طبقا للنسب الدنيا التالية:

- 40 % بالنسبة للتعهدات التي لها أقدمية بالصنف 4 من 3 إلى 5 سنوات،
- 70 % بالنسبة للتعهدات التي لها أقدمية بالصنف 4 ب 6 و7 سنوات،
- 100 % بالنسبة للتعهدات التي لها أقدمية بالصنف 4 تفوق أو تساوي 8 سنوات.

ومن ناحية أخرى، أوجب الملحق 3 من المنشور عدد 91-24 المنقح بالمنشور عدد 01- 2021على البنك تكوين مدخرات إضافية ذات صبغة عامة تسمى ‘‘مدخرات جماعية" تخصم من نتائج السنة لتغطية المخاطر الكامنة على الأصول العادية والأصول التي تستوجب المتابعة. ويتم احتسابها حسب مقتضيات هذا الملحق.

- **احتياطي المخاطر على محفظة السندات**

ويتم تقييم سندات المساهمة بالاعتماد على القيمة الاستعمالية وذلك بالرجوع خاصة إلى سعر البورصة بالنسبة للسندات المدرجة بالسوق المالية وإلى القيمة المحاسبية الصافية والمعدلة (التي تأخذ بعين الاعتبار القيمة المحيّنة لممتلكات الشركة المصدرة) في أحدث تاريخ (عادة تاريخ إقفال السنة المحاسبية السابقة) بالنسبة للسندات الأخرى.

ويقع تغطية ناقص القيمة المحتملة والدائمة بمخصصات المخاطر.

5.5 - العمليات بالعملة الأجنبية

تشمل العمليّات المنجزة من قبل البنك والمدونة بالعملة الأجنبية أساسا المعاملات المتعلقة بالإقتراضات الخارجية وبالنشاط الدولي:

- **الإقتراضات الخارجية:**

يقع إبراز الإقتراضات الخارجية ضمن القوائم المالية بالدينار التونسي حسب سعر الصرف التاريخي يقع إدراج فارق الصرف عند تسديد إقتراضات البنك على حساب "الشركة التونسية لإعادة التأمين".

- **النشاط الدولي:**

تخضع حسابات الموازنة والحسابات خارج الموازنة المدونة بالعملة الأجنبية إلى عملية إعادة تقييم وذلك بسعر الصرف المعمول به عند تاريخ ختم السنة المحاسبية.

أما سعر الصرف المعتمد في عناصر الأصول والخصوم النقدية وفي تعهدات الصرف بالحاضر ولأجل مضاربي هو معدل سعر الشراء أو البيع بالحاضر أو للأجل.

ويتم تقييم تعهدات الصرف لأجل بسعر الصرف للأجل المتبقي.

ويمثل الفرق المسجل بين "حسابات وضعية الصرف بعد إعادة تقييمها" من جهة و "حسابات مقابل قيمة وضعية الصرف" من جهة أخرى نتيجة الصرف.

6.5- الأصول الثابتة المقدمة للإيجار المالي

تسجل الأصول الثابتة المقدمة للإيجار المالي حسب تكلفة إقتنائها بدون إعتبار الأداء على القيمة المضافة في بند "مستحقات على الحرفاء " مثل القروض العادية الممنوحة للحرفاء.

ينقسم الإيجار بين أصل وفوائد ويقع احتساب الأصل المستخلص على مستحقات الأصول يـقيد قسط الفوائد ضمن المداخيل عند تحصيله الفعلي.

7.5- الأصول الثابتة

تـقيد الأصول الثابتة المادية حسب تكلفة الإقتناء. ويقع إستهلاكها حسب طريقة الأقساط. وتعتمد نسب الإستهلاك التالية:

- بناءات	% 2,5
- أثاث ومعدات المكاتب	10% أو 20 %
- معدات وتجهيزات إعلامية	% 15
- معدات النـقـل	% 20
- تهيـئـة وتركـيـب	% 10
- برمجيّات إعلامية	% 33
- أصل التجاري	% 5

6- القواعد الخاصة بالتجميع

1.6-الأرصدة والمعاملات داخل المجمّع

يقع حذف كامل الأرصدة والمعاملات داخل المجمّع وكذلك الأرباح الكاملة والناتجة عنها والتي تخصّ شركات فرعيّة.

2.6-معالجة الأداء

يتّم إعداد القوائم الماليّة المجمّعة باعتماد طريقة الأداء المؤجّل. ويقع حسب هذه الطريقة الأخذ بعين الإعتبار الانعكاسات الجبائيّة المقبلة، الأكيدة أو المحتملة، الدائنة أو المدينة، للأحداث والعمليّات الماضية أو الجارية.

ويتمّ إحتساب الأداء الدّائن المؤجل بالنسبة لكلّ الفوارق الزمنيّة التي يمكن طرحها إذا أمكن اعتبار أنّه من المحتمل تحقيق ربح خاضع للأداء يمكن أن تطرح منه هذه الفوارق الزمنيّة. كما وقع تطبيق هذه المعالجة على الخسائر المرحلّة والتي لم يقع ادراجها.

أما الأداء المدين المؤجل فيقع احتسابه بالنسبة لكلّ الفوارق الزمنيّة المطروحة حاليّا والخاضعة للأداء في المستقبل.

7. أهمّ المعالجات التّي تمّ إجرائها في إطار إعداد القوائم الماليّة المجمّعة

1.7-مجانسة الطرق المحاسبيّة

لقد تمّ القيام بالتعديلات المطلوبة على القوائم الماليّة للشركات المنتمية إلى مجال التجميع لغاية تطبيق الطرق المحاسبيّة المعتمدة من قبل المجمّع قبل إستعمالها لإعداد القوائم الماليّة المجمّعة، وقد تمثّلت هذه التعديلات في:

- طرق احتساب الالتزامات
- طرق الأخذ بعين الاعتبار وتسجيل الأداء

2.7-حذف الأرصدة والعمليات داخل المجمّع

وقع حذف الأرصدة والعمليّات داخل المجمّع بغاية إلغاء تأثيرها على القوائم الماليّة المجمّعة، وقد شمل الحذف أساسا:

- الحسابات الجارية بين شركات المجمّع؛
- حسابات لأجل قامت بفتحها الشركتين " التونسيّة القطريّة للماليّة – سيكاف (TQF) والتونسية القطرية للإستخلاص" (TQR) لدى بنك قطر الوطني تونس؛
- الفوائد بين شركات المجمّع؛
- التفويت في مستحقات من طرف بنك قطر الوطني تونس لفائدة الشركة التونسية القطرية للإستخلاص (TQR)؛

8 - إيضاحات

إيضاح 1: الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

يمثّل هذا البند في 2020/12/31 رصيدا بمقدار 13 614 ألف دينار تونسي مقابل 83 304 ألف دينار تونسي في 2019/12/31 مفصلا كما يلي:

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
الخزينة	5 310	5 527
الخزينة (IBS)	1 550	2 534
البنك المركزي التونسي	6 754	75 243
الجملة	**13 614**	**83 304**

إيضاح 2: مستحقات على المؤسسات البنكيّة والمالية

يمثل هذا البند في 2020/12/31 رصيدا بمقدار 153 686 ألف دينار تونسي مقابل 110 131 ألف دينار تونسي 2019/12/31 تفصيلها كما يلي:

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
بنوك أجنبية	7 996	16 012
شركات مالية	5 392	7 754
توظيفات في السوق النقدية	139 669	85 977
مستحقات أخرى	629	388
الجملة	**153 686**	**110 131**

وتتوزع المستحقات على المؤسسات البنكيّة والمالية حسب نوعية العملاء كما يلي:

البيانات	شركات ذات صلة	شركات مرتبطة	شركات أخرى	المجموع
بنوك الأجنبية	-	-	7 996	7 996
شركات مالية	-	-	5 392	5 392
توظيفات في السوق النقدية	-	-	139 669	139 669
مستحقات أخرى	-	-	629	629
الجملة	**-**	**-**	**153 686**	**153 686**

إيضاح 3: مستحقات على الحرفاء

بلغت جملة المستحقات الصافية على الحرفاء في 2020/12/31 ما قدره 1 005 105 ألف دينار تونسي مقابل 1 147 555 ألف دينار تونسي في31 /12/ 2019 موزعة كما يلي:

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
قروض على الحرفاء	1 434 171	1 462 294
فوائد معلّقة	(172 417)	(116 629)
فوائد مستخلصة مسبقا	(5 135)	(8 090)
احتياطي المخاطر	(251 514)	(190 020)
الجملة	**1 005 105**	**1 147 555**

تتوزع تعهدات البنك في 2020/12/31 (بما في ذلك تعهدات خارج الموازنة) حسب ترتيب المخاطر كما يلي:

التعهدات	السنة	الأصول الجارية	ب 1 أصول تستوجب المتابعة	ب 2 أصول استرجاعها غير مضمون	ب 3 أصول شبه ميؤوس من تحصيلها	ب 4 أصول منعدمة	المجموع
التعهدات	2020	373 713	231 672	83 917	93 210	759 191	1 541 703
	2019	683 003	268 784	98 258	112 099	449 256	1 611 400
فوائد معلقة	2020	(18)	(161)	(6 695)	(9 150)	(156 393)	(172 417)
	2019	(32)	(541)	(4 578)	(6 807)	(104 671)	(116 629)
فوائد مستخلصة مسبقا	2020	-	-	-	-	-	(5 135)
	2019	-	-	-	-	-	(8 090)
احتياطي المخاطر	2020	(18 296)			(238 121)		(256 417)
	2019	(19 263)			(174 580)		(193 843)

وقع احتساب المخصصات باعتبار ضمان صادر عن البنك الأم بمبلغ 49306 ألف دينار تونسي. وتمت بلورة هذا الضمان من خلال SWIFT بتاريخ 30 ماي 2019. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الضمان تمتد فاعليته إلى غاية 30 جوان 2023. لولا هذا الضمان لكان على البنك تكوين مخصصات قيمتها 34.767 ألف دينار تونسي.

إيضاح 4: محفظة السندات التجارية

بلغ رصيد محفظة السندات التجارية في 2020/12/31 ما قدره 4 581 ألف دينار تونسي مقابل 4 842 ألف دينار تونسي في 2019/12/31 ويفصل كما يلي:

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
سندات التوظيف المتداولة في السوق المالية	-	4 842
الأوراق المالية	4 873	-
إحتياطي المخاطر /الأوراق المالية	(292)	-
الرّصيد الصّافي	**4 581**	**4 842**

إيضاح 5: محفظة الاستثمار

بلغ رصيد محفظة الاستثمار في 2020/12/31 ما قدره 116 016 ألف دينار تونسي مقابل 118 974 ألف دينار تونسي في 2019/12/31 ويفصل كما يلي:

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
سندات المساهمة	1 446	1 447
إحتياطي المخاطر	(1 272)	(1 272)
رقاع الخزينة وسندات توظيف	113 827	117 115
مستحقات أخرى	2 015	1 684
الرصيد الصافي	**116 016**	**118 974**

إيضاح 6: الأصول الثابتة

بلغت جملة **القيمة الصافية** للأصول الثابتة في 2020/12/31 ما قدره 17 996 ألف دينار تونسي مقابل 19 807 ألف دينار تونسي في 2019/12/31

البيانات	القيمة الخامة	الإستهلاكات	القيمة الصافية
الرصيد الخام في اول الفترة (2019-12-31)	**47 753**	**(27 946)**	**19 807**
اقتناءات السنة	1 975	-	1 975
تعديلات	-	-	-
تفويت السنة	-	-	-
مخصصات الإستهلاكات	-	(3 786)	(3 786)
الرصيد في آخر الفترة (2020-12-31)	**49 728**	**(31 732)**	**17 996**

إيضاح 7: أصول أخرى

بلغ بند الأصول الأخرى في 2020/12/31 ما قيمته 104 026 ألف دينار تونسي مقابل72 860 ألف دينار تونسي في 2019/12/31 وينقسم كما يلي:

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
دائنون مختلفون	3 922	3 121
مستحقات محمّلة على الدولة	2 442	3 520
قروض للموظفين	32 309	32 441
أداء دائن مؤجل	63 616	27 646
حسابات تسوية مرتبطة بالمقاصة	1 737	6 132
الرصيد الصافي	**104 026**	**72 860**

يتأتى الأداء الدائن المؤجل من التشجيعات الممنوحة طبقا للقانون عدد 32 لسنة 2003 المؤرخ في 28 أفريل 2003 والذي يخوّل لبنوك الاستثمار إمكانيّة طرح الخسائر المتأتيّة من عمليّات التفويت في محفظة القروض والمساهمات المصنّفة إلى شركات استخلاص الديون وشركات الاستثمارات ذات رأس مال قار إلى غاية الاستيعاب الكليّ لتلك الخسائر. إضافة إلى ذلك، وقع تسجيل أداء دائن مؤجل على المدخرات التّي لم يتّم طرحها جبائيا.

إيضاح 8: ودائع ارصدة البنك المركزي:

يمثل هذا البند في 2020/12/31 رصيدا بمقدار1 040 ألف دينار تونسي مقابل 42 070 ألف دينار تونسي في 2019/12/31 ويفصل كما يلي:

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
اقتراضات من البنك المركزي	-	42 000
البنك المركزي	1 040	-
ديون مرتبطة	-	70
الجملة	**1 040**	**42 070**

إيضاح 9: ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية

يمثل هذا البند في 2020/12/31 رصيدا بمقدار 148 427 ألف دينار تونسي مقابل 41 198 ألف دينار تونسي في 2019/12/31 ويفصل كما يلي:

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
البنوك التونسية	138 018	35 000
البنوك الأجنبية	5 578	5 372
المؤسسات المالية	843	711
ديون مرتبطة	5 297	154
نتيجة إعادة تقييم متعلقة بعملية مبادلة (SWAPS)	(1 309)	(39)
الجملة	**148 427**	**41 198**

وتتوزع ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية حسب نوعية العملاء كما يلي:

البيانات	شركات ذات صلة	شركات مرتبطة	شركات أخرى	المجموع
البنوك التونسية	-	-	138 018	138 018
البنوك الأجنبية	-	-	5 578	5 578
المؤسسات المالية	-	-	843	843
ديون مرتبطة	-	-	5 297	5 297
نتيجة إعادة تقييم متعلقة بعملية SWAPS	-	-	(1 309)	(1 309)
الجملة	**-**	**-**	**148 427**	**148 427**

إيضاح 10: ودائع وأموال الحرفاء

يمثل هذا البند في2020/12/31 رصيدا بمقدار802 893 ألف دينار تونسي مقابل853 093 ألف دينار تونسي في2019/12/31 ويتضمّن الودائع تحت الطلب للحرفاء.

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
ودائع تحت الطلب	367 591	302 441
ودائع لأجل	257 843	328 605
حسابات ادخار	96 184	68 379
شهادة إيداع	40 500	124 500
ديون مرتبطة بالودائع	1 697	1 492
مستحقات أخرى للحرفاء	39 078	27 676
الجملة	**802 893**	**853 093**

ايضاح 11: اقتراضات وموارد خصوصية

بلغ رصيد هذا البند 337 906 ألف دينار تونسي في 2020/12/31 مقابل 421 105 ألف دينار تونسي في 2019/12/31 ويتوزع كما يلي:

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
اقتراضات من البنك الأوروبي لإعادة البناء و التنمية	90 514	105 600
افتراضات من بنك قطر الوطني – الدوحة	240 870	309 690
تمويلات الخط الإيطالي	3 612	4 016
ديون مرتبطة بالإقتراضات	2 910	1 799
الجملة	**337 906**	**421 105**

وتتلخص العمليّات المسجّلة خلال السنة على مستوى اقتراضات وموارد خاصة كما يلي:

البيانات	الخط الإيطالي	بنك قطر الوطني ـ الدوحة	البنك الأوروبي لإعادة البناء و التنمية
الرصيد الخام في أوّل الفترة	**4 016**	**306 690**	**105 600**
اقتراضات السنة	-	-	-
تعديلات نتيجة عملية التغطية ضد مخاطر الصرف	-		-
تسديد اقتراضات السنة	(404)	(65 820)	(15 086)
الرصيد الخام في آخر الفترة	**3 612**	**240 870**	**90 514**

إيضاح 12: خصوم أخرى

يمثل هذا البند رصيدا في 2020/12/31 بمقدار 45 735 ألف دينار تونسي مقابل42 605 الف دينار تونسي في 2019/12/31 ويفصل كما يلي:

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
أعباء اجتماعية وجبائية	6 133	4 647
حسابات للتسوية	10 508	8 783
فوائد مرتبطة بعملية المبادلة SWAPS	340	85
مدينون مختلفون "تونس للإعادة"	7 151	8 187
مدينون مختلفون	3 911	1 716
حسابات تسوية مرتبطة بالمقاصة	4 928	7 405
احتياطي على مخاطر أخرى	12 764	11 782
الجملة	**45 735**	**42 605**

إيضاح 13: الأموال الذاتية

يبلغ رأس مال المجمّع 260.000 ألف دينار تونسي في31 ديسمبر2020.

وتبلغ الأموال الذاتية للمجمّع، ما قدره 023 79 ألف دينار تونسي في 2020 /12/31 مقابل 402 157 ألف دينار تونسي في 2019/12/31.

ويمكن تقديم اشتراك المؤسسات المنتمية إلى مجال التجميع في الأموال الذاتية للمجمع كما يلي:

الأموال الذاتية	الأموال الذاتية 2020-12	الأموال الذاتية 2019-12
بنك قطر الوطني تونس		
- رأس مال	260 000	260 000
- إحتياطات	(75 182)	(34 108)
- النتيجة	(75 961)	(41 075)
الجملة	**108 857**	**184 817**
التونسية القطرية للإستخلاص		
- إحتياطات	(27 036)	(25 589)
- النتيجة	(2 396)	(1 446)
الجملة	**(29 432)**	**(27 035)**
التونسية القطرية المالية		
- إحتياطات	(380)	(371)
- النتيجة	(22)	(7)
الجملة	**(402)**	**(378)**
المجمع		
- رأس مال	260 000	260 000
- إحتياطات	(102 598)	(60 069)
- النتيجة	(78 379)	(42 529)
الجملة	**79 023**	**157 402**

إيضاح 14: تعهدات التمويل المقدمة للحرفاء

بلغت تعهدات التمويل المقدمة للحرفاء في 2020/12/31 ما قدره 184 16 ألف دينار تونسي وتتعلق بالمبالغ غير المستعملة بعنوان القروض الطويلة ومتوسطة المدى مقابل 179 21 ألف دينار تونسي في 2019/12/31.

إيضاح 15: تعهدات التمويل المقبولة

يمثل هذا البند الجزء الغير المحرر من قرض "البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية" بمبلغ 20 مليون أورو.

إيضاح 16: ضمانات مقبولة من الحرفاء

يمثل هذا البند خاصة الضمانات العينية المدققة على القروض المصنفة. بلغت الضمانات المقبولة من الحرفاء 2020/12/31 ما قدره 883 626 ألف دينار تونسي مقابل 498 420 ألف دينار تونسي في 2019/12/31.

إيضاح 17: ضمانات مقبولة من مؤسسات البنكية والمالية

يمثل هذا البند الضمان البنكي الذي منحه البنك الأم ومن الشركة التونسية للضمان وبلغت في 2020/12/31 ما قدره 153 098ألف دينار تونسي مقابل 165 479 ألف دينار تونسي في 2019/12/31.

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
الشركة التونسية للضمان وشركات تأمين	19 322	18 514
الضمان البنكي الذي منحه البنك الأم لفائدة BERD	84 646	94 281
ضمانات أخرى	-	3 554
الضمان البنكي الذي منحه البنك الأم لتغطية المخاطر	49 130	49 130
الجملة	**153 098**	**165 479**

إيضاح 18: فوائد دائنة ومداخيل مماثلة

بلغ هذا البند في 2020/12/31 قدره 85 234ألف دينار تونسي مقابل 116 629 ألف دينار تونسي في 2019/12/31 ويتوزع كما يلي :

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
فوائد التوظيف	10 339	3 711
فوائد القروض الممنوحة للحرفاء	30 546	46 411
فوائد على القروض قصيرة المدى وقروض التمويل المسبق	22 079	27 157
فوائد عمليات الإسقاط	3 576	8 012
فوائد حسابات جارية	13 967	24 860
فوائد قروض الإيجار المالي	2 142	2 195
عمولات على قروض مستندية	510	1 271
عمولات على كفالات وضمانات	2 010	2 850
عمولات التعهدات	66	162
الجملة	**85 234**	**116 629**

إيضاح 19: عمولات قارة دائنة

بلغ الرصيد المتعلق بعمولات دائنة في 2020/12/31 ما قدره 6 165 ألف دينار تونسي مقابل 8 117 ألف دينار تونسي في 2019/12/31 ويوزع كما يلي:

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
عمولات على حسابات جارية	1 526	1 883
عمولات على شيكات تحويلات كمبيالات و مولات اخرى	2 384	3 108
عمولات التصرف على القروض الطويلة ومتوسطة الأجل	1 525	2 181
عمولات على نقديات	581	739
عمولات على عمليات مالية	84	122
عمولات على تعهدات بالإمضاء	65	84
الجملة	**6 165**	**8 117**

إيضاح 20: أرباح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية

بلـغ الرصيد المتعلق بأربـاح محفظة السنـدات التجـارية والعمـليّات الـماليّة فـي 2020/12/31 ما قدره 910 3ألف دينار تونسي مقابل 935 9ألف دينار تونسي في 2019/12/31 ويوزع كما يلي:

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
أرباح صافية متعلقة بمحفظة السندات التجارية	**(174)**	**(131)**
حصص أرباح موزّعة	118	216
أرباح على اعادة تقييم محفظة السندات التجارية	-	(347)
مخصصات السنة	(292)	-
أرباح صافية من عمليات مالية	**4 084**	**10 066**
أرباح صافية على عمليات الصرف	4 084	10 066
الجملة	**3 910**	**9 935**

إيضاح 21: مـداخيل محفظة الإستثمار

بلغت مداخيل محفظة الإستثمار في 2020/12/31 ما قدره 657 8 ألف دينار مقابل 925 8 ألف دينار في 2019/12/31.

إيضاح 22: فوائد مدينة وأعباء مماثلة

بلغت جملة الفوائد والأعباء المماثلة في 2020/12/31 ما قدره 845 92 ألف دينار تونسي مقابل 222 88 ألف دينار تونسي في 2019/12/31 وتتوزع كما يلي:

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
فوائد على إقتراضات من السوق النقدية	(12 518)	(13 475)
عمولة على تغطية مخاطر الصرف	(26 188)	(18 895)
فوائد على إقتراضات أجنبية	(9 505)	(16 073)
فوائد على إيداعات الحرفاء	(44 634)	(39 779)
الجملة	**(92 845)**	**(88 222)**

إيضاح 23: خسارة على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية

بلغت جملة الفوائد على عملية المبادلة "SWAP" في 2020/12/31 ما قدره 534 4 ألف دينار تونسي مقابل 250 6ألف دينار تونسي في 2019/12/31.

إيضاح 24: مخصصات على خسائر محفظة القروض والتعهدات خارج الميزانية والتزامات اخرى

بلغ رصيد هذا البند في 2020/12/31 ما قدره 474 66 ألف دينار تونسي مقابل 389 45 ألف دينار تونسي في 2019/12/31 ويتوزع كما يلي:

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
مخصصات السنة على القروض	(47 047)	(36 000)
استرجاع مخصصات السنة على القروض	3 157	6 281
مدخرات عامة على القروض (استرجاع)	967	(379)
خسائر على القروض	(335)	(18)
استرجاع مخصصات على خسائر القروض	335	-
مخصصات صافية بعنوان مدخرات إضافية	(20 072)	(10 366)
خسائر صافية / استرجاع مخصصات أخرى	(760)	(416)
مخصصات و استرجاع على مخاطر أخرى	(2 719)	(4 491)
الجملة	**(66 474)**	**(45 389)**

إيضاح 25: مصاريف الأعوان

سجّل هذا البند في 2020/12/31 رصيد ا بمقدار 32 820 ألف دينار تونسي مقابل 30 494ألف دينار تونسي في 2019/12/31.

إيضاح 26: تكاليف الاستغلال العامة

سجّل هذا البند في 2020/12/31 مبلغا قدره 16 796ألف دينار تونسي مقابل 14 755 ألف دينار تونسي في 2019/12/31.

إيضاح 27: الأداء على الشركات

بلغت النتيجة الجبائية في 2020/12/31، مبلغا قدره 35 615 ألف دينار تونسي مقابل 5 098 ألف دينار تونسي في 2019/12/31:

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
الأداء المتداول	(355)	(344)
الأداء المؤجل	35 971	5 442
الجملة	***35 616***	***5 098***

إيضاح 28: السيولة وما يعادل السيولة

تبلغ السيولة وما يعادل السيولة 2020/12/31 ما قدره 16 643ألف دينار تونسي مقابل 102 921ألف دينار تونسي في 2019/12/31 وتحتوي على العناصر التالية:

البيانات	2020/12/31	2019/12/31
الخزينة	6 860	8 061
البنك المركزي التونسي	6 754	75 243
بنوك أجنبيّة	7 996	16 012
توظيفات في سوق النقدية	139 669	85 977
افتراضات من السّوق النقديّة	-	(42 000)
بنوك تونسيّة	(138 018)	(35 000)
البنك المركزي التونسي	(1 040)	-
البنوك الأجنبية	(5 578)	(5 372)
الجملة	**16 643**	**102 921**

9 ـ المعالجات المعتمدة على اثر الإجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي حول التمديد في أقساط القروض الممنوحة للحرفاء جراء الجائحة الصحية

تسبب انتشار جائحة COVID 19 في أزمة اقتصادية حادة وعميقة على الصعيدين الوطني والدولي. سيكون لهذا الوضع آثاره على جميع القطاعات، وسيخلف آثارًا اجتماعية واقتصادية وسياسية قاسية.

في إطار مساهمته في مكافحة تداعيات جائحة كورونا الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام وعلى البنوك بشكل خاص، أعلن البنك المركزي التونسي عن مجموعة من القرارات الاستثنائية التي تهدف إلى دعم المجهود الوطني في هذه الفترة من الأزمة لضمان استقرار القطاع المالي، من خلال إصدار مناشير للبنوك والمؤسسات المالية تنص على عدد من التدابير الاستثنائية لدعم الشركات والمساعدة في الحفاظ على النسيج الاقتصادي وحماية مواطن الشغل.

وتتمثل الإجراءات الرئيسية التي تؤثر على البنوك بقرار تأجيل استحقاقات القروض (أصلها وفوائدها) للشركات والأفراد لمدة تمتد من 3 إلى 7 أشهر حسب المستفيد (مناشير البنك المركزي التونسي عدد 2020-06، 2020-07، 2020-08 و2020-21). كما قرر البنك المركزي في 30 ديسمبر 2020 تمديد فترة التأجيل الخاصة بالشركات إلى 30 سبتمبر 2021.

وفي هذا النطاق، قام المجمع بتأجيل سداد اقساط تمويلات الحرفاء الذين استجابوا لأحكام المناشير المذكورة أعلاه بما مكن 2.336 حريف من الاستفادة من اجراءات التمديد. ويمكن تفصيل القروض التي تمت إعادة جدولتها كما يلي في 31 ديسمبر 2020:

بآلاف الدنانير	عدد المستفيدين	فوائد بينية	قروض خاضعة للتأجيل
قروض للأفراد	2 241	1 984	85 446
قروض للمهنيين والشركات	95	7 808	60 276
الجملة	**2 336**	**9 792**	**145 722**

وبالنسبة لجميع هاته التمويلات المؤجلة، احتسب المجمع الأرباح الخاصة بفترة التأجيل معتمدا على نسب الفوائد المنصوص عليها في العقود الأصلية دون احتساب تكلفة إضافية كفوائد التأخير أو عمولات الإعداد.

وتتمثل أهم آثار جائحة COVID19 على المجمع كالآتي :

- تبع التخفيض في سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي التونسي انخفاض في سعر الفائدة لسوق المال "TMM" بمقدار 50 PB في أفريل 2020 و 100 PB من شهر ماي 2020. هذا الانخفاض له تأثير سلبي على فائدة المجمع لأن معظم التمويلات تحتسب ارباحها بإعتبار سعر الفائدة المذكور.

- سجلت الأرباح الصافية على عمليات الصرف انخفاضًا كبيرًا بسبب تباطؤ عمليات التجارة الخارجية.

- تطبيقًا للإجراءات التي تهدف إلى تشجيع السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي منح المجمع هذه الخدمة مجانًا خلال فترة الحجر الصحي. كما تأثر نشاط منح الائتمانات بالتباطؤ في النمو الاقتصادي خلال الفترة المذكورة.

- تحسبًا للتداعيات المحتملة لوباء فيروس COVID-19 على الظروف الاقتصادية والشركات والمستهلكين، ولتحقيق تقدير أفضل للمخاطر الكامنة في كل قطاع من الأنشطة الممولة من البنوك والمؤسسات المالية، أصدر البنك المركزي التونس المنشور عدد 2021-01 الذي نقح منهجية تحديد المدخرات الجماعية. وبلغ رصيد هذه المخصصات الجماعية مبلغا قدره 18.296 ألف دينار تونسي في 31 ديسمبر 2020 مقابل 19.263 ألف دينار تونسي في 31 ديسمبر 2019. وتجدر الإشارة أن هذه المدخرات محتسبة على تعهدات قيمتها 614 مليون دينار تونسي في 2020 مقابل تعهدات قيمتها 962 مليون دينار تونسي في 2019.

هذا وفي تاريخ هذه القوائم المالية، لا يزال التأثير المستقبلي المحتمل لـجائحة كورونا غير واضح، لا سيما على الوضع الاقتصادي وعلى الشركات والأفراد وبالتالي على نشاط ونتائج المجمع.

10 - أحداث ما بعد الإغلاق

تمت الموافقة على نشر هذه البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس الإدارة المنعقد في 6 أفريل 2021. وبالتالي، فهي لا تعكس الأحداث التي وقعت بعد هذا التاريخ.

التقرير العام لمراقبي الحسابات
حول القوائم المالية المجمعة المختومة
في 31 ديسمبر 2020

حضرات السيدات والسادة المساهمين في
بنك قطر الوطني تونس

التقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

تنفيذا للمهمة التي أسندتها لنا الجمعية العمومية، قمنا بتدقيق البيانات المالية المجمعة، المرافقة لهذا التقرير، لمجموعة بنك قطر الوطني تونس، والتي تشمل بيان المركز المالي المجمّع وجدول التعهدّات خارج الموازنة المجمّع كما في 31 ديسمبر 2020، وقائمة النتائج المجمّعة وبيان التدفقات النقدية المجمّع للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات المرفقة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

تبرز هذه البيانات المالية مجموع أموال ذاتية بقيمة 79.023 ألف دينار تونسي باعتبار خسارة السنة التي بلغت 78.379 ألف دينار تونسي.

وفي رأينا، فإن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي وجدول التعهدّات خارج الموازنة لبنك قطر الوطني تونس كما في 31 ديسمبر 2020، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذاك التاريخ وفقاً لنظام المحاسبة للمؤسسات المعتمد بتونس.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بالبلاد التونسية. ويرد لاحقاً في هذا التقرير ضمن فقرة "مسؤولية المدققين حول تدقيق البيانات المالية المجمعة" بياناً لمسؤولياتنا وفقا لهاته المعايير.

نحن مستقلون عن البنك والشركات التابعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة المعتمدة بتونس ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية المجمعة. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

فقرات ملاحظة

- نود لفت الإنتباه إلى الإيضاح عدد 3.8 « توزيع التعهدات حسب المخاطر » والذي يشير إلى أن المجمع تحصل على ضمان صادر من البنك الأم في 30 ماي 2019 يغطي مخاطر مجموعة من الحرفاء بمبلغ جملي قدره 49.130 ألف دينار تونسي. وتجدر الإشارة أنه لولا هذا الضمان لكان على المجمع تكوين مخصصات إضافية بقيمة 34.767 ألف دينار تونسي (وذلك دون إعتبار مدى تأثير عدم تمرير هذه المخصصات على المدخرات الجماعية).

- بإعتبار الخسائر المرحلة وخسارة السنة، لم يعد البنك يحترم نسب الملاءة ومقاييس التغطية التي ينص عليها منشور البنك المركزي عدد 2018-06 كما أصبح البنك مخالفا لأحكام الفصل 388 لمجلة الشركات التجارية بما أن أمواله الذاتية أصبحت دون نصف رأس ماله. وبالتالي، وفقا للفصل المذكور، يجب على مجلس الإدارة خلال الأربعة أشهر الموالية لتاريخ المصادقة على الحسابات أن يدعو الجلسة العامة الخارقة للعادة لتنظر في هذا الشأن. وفي هذا الإطار قرر مجلس الإدارة المنعقد في 6 أفريل 2021 دعوة الجلسة العامة الخارقة للعادة للنظر في الترفيع في رأس المال بما قيمته 130 مليون دينار تونسي.

- نود لفت الإنتباه إلى الإيضاح عدد 9 الذي وصفت فيه الإدارة التدابير المتخذة والمخطط لها في أعقاب جائحة كورونا والشكوك المتعلقة بالتأثير المحتمل على البيانات المالية للسنوات القادمة.

لا يحتوي رأينا حول القوائم المالية تحفظات بخصوص هاته الملاحظات.

تقرير مجلس الإدارة حول التصرف

ان تقرير التصرف هو من مسؤولية مجلس الإدارة.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يشمل تقرير التصرف المعد من طرف مجلس الإدارة، ونحن لا نبدي أي تأكيد عليه بأي شكل من الأشكال.

طبقا لأحكام الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، تقتصر مسؤوليتنا في التحقق من دقة المعلومات حول حسابات المجمع المضمنة بتقرير مجلس الإدارة بالرجوع الي البيانات الواردة بالقوائم المالية المجمعة. وفي هذا الصدد، تتمثل أشغالنا في قراءة تقرير التصرف ومن ثم القيام بتقييم ما إذا كان هناك تعارض جوهري بينه وبين البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى. إذا استنتجنا استنادا على العمل الذي قمنا به على أن هناك أخطاء جوهرية، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا.

هذا وليس لدينا ما يجب ذكره والابلاغ عنه في هذا الصدد.

مسؤولية الادارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

إن مجلس الادارة مسؤول عن إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً لنظام المحاسبة للمؤسسات المعتمد بتونس وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لتمكينها من إعداد بيانات مالية مجمعة خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية المجمعة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقدير قدرة المجمع على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بمقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام البقاء كأساس محاسبي إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجمع أو إيقاف عملياته، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يقع على عاتق مجلس الادارة مراقبة عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية المدققين حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

تتلخص اهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية المجمعة ككل خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضمانا بأن التدقيق الذي يتم وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بالبلاد التونسية سيكشف دائما عن خطأ جوهري ان وجد. يمكن أن تنشأ الاخطاء عن احتيال أو خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفرادا أو إجمالا، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بالبلاد التونسية، إننا نمارس التقدير المهني ونتبع مبدأ الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من خطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، حيث قد ينطوي الاحتيال على تواطؤ أو تزوير، أو حذف متعمد أو إفادات مضللة، او تجاوز الرقابة الداخلية.

- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستنادا إلى أدلة التدقيق التي تمّ الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خلصنا الي وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية المجمعة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا.

تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ هذا التقرير. ومن الممكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع المجموعة للتوقف عن البقاء كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتوى البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك المعلومات الواردة في الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضا عادلا.

إننا نتواصل مع الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت أثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في الرقابة الداخلية.

تقرير حول الفحوصات الخصوصية

في نطاق مهمتنا القانونية لتدقيق الحسابات المجمعة قمنا بالفحوصات التي تنص عليها المعايير المنشورة من قبل هيئة الخبراء المحاسبين التونسية والقوانين المعمول بها في هذا الشأن.

فعالية نظام الرقابة الداخلي

طبقا لأحكام الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، قمنا بتقييم عام لفعالية نظام الرقابة الداخلية المتعلق بإعداد القوائم المالية المجمعة. وفي هذا الصدد، نذكر بأن مسؤولية تصميم واعداد نظام الرقابة الداخلية وكذلك الرصد الدوري لفعاليته وكفاءته تقع على عاتق الإدارة ومجلس الإدارة.

واستنادا إلى مراجعتنا لم نعثر على نقائص جوهرية من شأنها التأثير على رأينا حول القوائم المالية المجمعة كما هو أعلاه. وقد وافينا إدارة البنك بتقرير حول النقائص التي تم رفعها.

تونس في 14 أفريل 2021.

مراقبي الحسابات

مراقبي الحسابات المشتركين
م.ت.ب.ف

أورقا أوديت

محمد لسعد البرجي

محمد صالح بن عافية